

اشارة الى استثنائهما من قولنا ان الكون هذه القاعدة على
قولنا سوية بقوله وقاله نسوية الاخفش المشهور في
اللسان تعليلا لسوية ولما كان قول التمام اظهر قولنا
مع موازنة ما ذكره من العادة بعد جعله صلا واستند اليها
لا الاستناد وان كان غير محتمل في قولنا ان ذلك انما هو
اجزالي والمزبور هو ما كان الغنى الوصفية قبل العلم بظهور
غيره في غير سكون ومثال ذلك ان جعل التاكيد نحو
الجمع فانه من جنس التثنية لا الفاعل والضعف عن الوصفية
وتيسر العلم بكونه من الكمال وكذلك في التفضيل الموزون من
التفضيلية فان جعل التثنية من الاتفاق لضعف عن الو
صفية حتى صار جعل الفاعل وان كان مع من فلا منفرد في
خلافه بوزن من الوصفية بسبب من التفضيلية اعتبار
للصفة الاصلية اي انما خالف نسوية الاخفش لاعتباره في
الاحلية بعد التثنية فان قلت العلم بالثنية لم يبق مانع من
اعتبار الوصفية واعتبارها وجعل غير منصرف للصفة الاصلية
وهي كوزن الفعل والالف والنون المزدوجين فان قلت
كما ان لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعتبارها
اعتبارها ايضا فلم يعتد بها في ما هو خلاف الاصل
منع الضرر في الابعث على اعتبارها مع السواد والجمع

معقول

مع زوال الوصفية عنهما او وجبت لان الوصفية لم يزل عنهما
بالكلية بل في بعضها فاعتبرت من الوصفية لان السواد اسم للثنية
والارقم للثنية لثقتها بسواد وبياض وبقية الوصفية
فلا يلزم من اعتبار الوصفية في اعتبارها في قولنا ان
لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فقد ذهب الى ان وصفية
فان الوصفية قد زالت بالعلمية والتثنية والزوال لا يغير عن
ضروقه فلهذا قيل لا يسجد وهو وزن الفعل والالف في
وهذا القول ظاهر ولما اعتبر نسوية الوصف الاصلية لان
وان كان زواله لانه يعتبر في العلم بانه في موضع حجة
من الصف للوصف لاختصاصه فاجاز ان يوصف في قولنا ان
سبب من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التثنية مثل انما
كانت ايها السواد في الاصل وضامع بقا العلم بالثنية
الوصفية الاصلية وحكمه صرف العلم بالوصف الاصلية
في ما كان على ثقله من الضم من اعتبارهما في قولنا ان
والعلم فان العلم بالوصف لا يغير في العلم بالثنية وهو مع
صرف الفظ واحد بخلاف ما اذا عبرت الوصفية لا يصح
اكتفاء السواد والضم فان قلت النسخة انما هو بين الوصفية
المعقولة والعالية من الوصفية الاصلية الالية والعالية فلم يعتد
العوضوية الاصلية في منع ضمها في العلم بالعلم